**ارتفاع تعرض القطاع الفلاحي المغربي لمخاطر نقص المياه**

* تُوجه موارد المياه بشكل أساسي إلى القطاع الزراعي على غرار معظم دول حوض البحر الأبيض المتوسط: تقترب حصة هذا القطاع من 89٪ في المغرب، تليها إمدادات المياه الصالحة للشرب (9.1٪) والصناعة (1.5٪(
* أهمية التحديات الاستراتيجية للقطاع الزراعي المغربي: الأكثر تضررًا من ندرة المياه، يمثل هذا القطاع تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة (لا سيما مع 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و31٪ من إجمالي العمالة، و74٪ من العمالة الريفية) مع آثار جانبية على أداء الاقتصاد ككل.

**تحديات اقتصادية كلية لنقص المياه**

* حساسية كبيرة لإنتاج الحبوب للظروف المناخية: تتعرض هذه المحاصيل بشكل مباشر للمخاطر المناخية، حيث تتم زراعتها بشكل رئيسي في المناطق الممطرة (بنسبة قد تصل إلى 90٪(
* تأثير كبير لتقلب إنتاج الحبوب على أداء نمو الزراعة المغربية: على الرغم من حصتها المنخفضة نسبيًا في قطاع الحبوب في القيمة المضافة الزراعية (حوالي 15٪ في المتوسط خلال الفترة 2008-2022)، إلا أن تقلبها الشديد يؤثر بشكل مباشر على ديناميكية القطاع الزراعي.
* انتقال الصدمات المناخية على الزراعة إلى بقية الاقتصاد: تؤثر قابلية الزراعة المغربية للصدمات المناخية (تمثل الزراعة المطرية ما يقرب من 80٪ من إجمالي المساحة الزراعية الصالحة للاستغلال، والري خلال سنوات الجفاف ...) بشكل مباشر وغير مباشر (عبر قطاعات الصناعات الزراعية والتجارة والنقل ...) على الأداء الاقتصادي الكلي للبلاد.
* على الرغم من أن انتقال آثار الصدمات المناخية على الزراعة إلى بقية الاقتصاد أصبح أقل وضوحًا: في الواقع، كان لفترتي جفاف شديدتين، سنتي 1995 و2022، تأثيرات متباينة على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (على التوالي -12.9٪ مقابل -41٪) وعلى الناتج المحلي الإجمالي (1.3٪ في سنة 2022 مقابل -5.4 في سنة 1995(

**تحديات نقص المياه على الأمن الغذائي**

* تعتمد الزراعة بشكل كبير على الموارد المائية، وتلعب دورًا استراتيجيًا في ضمان الأمن الغذائي للبلاد: حقق المغرب مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية الرئيسية، ولا سيما مع تنفيذ مخطط المغرب الأخضر (100٪ للفاكهة والخضروات، و99٪ لمنتجات الثروة الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء) والحليب.
* بفضل تطوير زراعته، عزز المغرب عرضه من المنتجات الغذائية: ويعتبر المغرب من بين البلدان التي لديها أعلى مستويات إنتاج الغذاء للفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 31 دولارًا للفرد خلال الفترة 2018-2020 مقابل 7 دولارات للفرد في مصر والأردن خلال نفس الفترة.

**تحديات نقص المياه على العمالة الزراعية**

* اتجاه هيكلي نحو انخفاض العمالة الزراعية: انخفاض من 4.2 مليون إلى ما يقرب من 3.8 مليون وظيفة بين سنتي 2000 و2021 بسبب العديد من العوامل، بما في ذلك على وجه الخصوص تعليم أطفال المزارعين الذين كانوا مصدرًا مهمًا للقوى العاملة الزراعية.
* تأثير ظَرفي مُخفف للجفاف على العمالة الزراعية: يجعل البنية التقليدية والعائلية لجزء من الزراعة المغربية إلى جانب الارتفاع الكبير في العمالة المأجورة في هذا القطاع، العمالة الزراعية أقل تأثرًا بالصدمات المناخية.

**تأثيرات نقص المياه والجفاف على التوظيف (وفقا للسيناريوهات: -10٪، -15٪ و -25٪)**

* قد يؤدي نقص موارد المياه إلى تقليل الطلب على العمالة في جميع القطاعات، وخاصة للعمال في القطاع الزراعي.
* إن تخفيض توفير المياه بنسبة 25٪ قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة في اقتصاد بأكمله، بنسبة 6٪ للعمالة غير المؤهلة و 5.4٪ للعمالة المؤهلة.
* قد يكون الانخفاض في الطلب على العمالة الزراعية غير المؤهلة أكثر حدة ويصل إلى 8.4٪ نتيجة لتقليل إمدادات المياه بنسبة 25٪.
* بالنسبة للأنشطة غير الزراعية، قد يكون تأثير القيود المائية بنسبة 25٪ على الطلب على العمالة غير المؤهلة أقل وضوحاً، مع انخفاض بنسبة 5.3٪ (مقارنة بنسبة 6.3٪ في حالة الجمع بين نقص المياه وانخفاض العائدات.
* تُظهر البيانات الواردة في الرسم البياني أن نقص المياه والجفاف لهما تأثيرات سلبية مباشرة وكبيرة على سوق العمل. وتكمن أهمية هذه البيانات في قدرتها على توجيه صناع القرار والمؤسسات الحكومية نحو إعداد استراتيجيات متكاملة لمواجهة تلك التحديات.
* تشير كذلك إلى انخفاض الطلب على العمالة الزراعية وغير الزراعية عند تقليل موارد المياه بنسب متفاوتة. يُلاحظ أن العمالة غير المؤهلة هي الأكثر تضررًا، خاصة في القطاع الزراعي الذي يعتمد بشكل كبير على المياه. من الضروري التأكيد على أن العمالة المؤهلة أيضًا تتأثر، لكن بشكل أقل نسبيًا، مما يعكس الحاجة إلى تطوير مهارات العمال لتحسين قدرتهم على التكيف مع مثل هذه التحديات.
* من الجدير بالذكر أن الانعكاسات الاقتصادية لهذا النوع من التحديات تتجاوز القطاع الزراعي لتشمل الاقتصاد بأسره، وهذا يعني أن الاستجابة يجب أن تكون شاملة ومتعددة الأبعاد. يجب أن تشمل الاستراتيجيات التي يتم تطويرها التعامل مع نقص المياه على المستوى التقني والتكنولوجي، وكذلك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تدريب وتأهيل العمالة، وتطوير أساليب الزراعة الحديثة التي تقلل من استخدام المياه، واستحداث سياسات لتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية.
* في ضوء هذه المعطيات، يجب على الجهات الحكومية المعنية بالسياسات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات عند التخطيط للمشاريع والخدمات، بحيث تعكس الحاجة إلى استدامة الموارد والتكيف مع التغيرات المناخية، مما يؤثر بدوره على الاقتصاد الكلي والاستقرار الاجتماعي.